

قانون السجل التجاري

رقم ٧٤/٣

الباب الأول

نحسن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان .

بناء على ما عرضه علينا وزير التنمية حول اصدار قانون للسجل التجاري قررنا ما يلي :-

المادة ١ : تنشأ في وزارة التنمية أمانة للسجل التجاري يعهد إليها بمسك سجل يسمى السجل التجاري تدون فيه المعلومات المنصوص عليها في هذا القانون المتعلقة بالتجار والشركات الوارد ذكرها في المادة الرابعة أدناه :

يحدد بمرسوم سلطاني عدد موظفي أمانة السجل التجاري ووظيفة كل منهم . وعلى أمين السجل التجاري أن يحلف يمينا أمام وزير التنمية بأن يؤدي أعماله بأمانة واحلاص .

المادة ٢ : للجمهور حق الاطلاع على المعلومات المدونة في السجل التجاري ، كما يحق لاي شخص كان أن يستحصل على نسخة عن هذه المعلومات أو قسم منها لقاء رقم محدد . والسجل التجاري هو أداء للنشر يستعمل كدليل قاطع على المعلومات المسجلة فيه عندما يقضى بذلك نص قانوني صريح .

المادة ٣ : تعتبر أمانة السجل التجاري في العاصمة الامانة المركزية للسجل التجاري . ويمكن بقرار من وزير التنمية إنشاء أمانات سجل تجاري إقليمية في ولايات المناطق الأخرى التي يحددها القرار . تتحفظ كل أمانة إقليمية بسجل تجاري للمنطقة التابعة لها وترسل نسخة عن جميع المعلومات المسجلة لديها إلى الامانة المركزية ليتم تدوينها في السجل التجاري المركزي .

المادة ٤ : يجب أن يسجل في السجل التجاري :

- التجار الذين مركز عملهم الرئيسي في عمان .
- الشركات التجارية التي مركز عملها الرئيسي في عمان .
- الفروع والوكالات التي أنشأها في عمان تجار أو شركات تجارية مركز عملهم الرئيسي في الخارج .
- الفروع والوكالات التي أنشأها في عمان تجار أو شركات تجارية مركز عملهم الرئيسي مسجل في عمان في منطقة لا تشتمل على الصعيد الإداري هذه الفروع والوكالات .
- التجار والشركات التجارية والفروع والوكالات القائمة بصورة قانونية في عمان والتي تمارس نشاطا تجاريا فيها بتاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

المادة ٥ : يعتبر تاجرا كل شخص طبيعي تكون مهنته القيام بأعمال تجارية ويعتبر شركة تجارية كل شخص معنوي يتعاطى الأعمال التجارية .

تعتبر أعملاً تجارية الاعمال المدرجة أدناه والاعمال المشابهة لها التي تقوم على السعي وراء الكسب :

- ١ - شراء الاموال المنقوله أو غير المنقوله المادية أو غير المادية من أجل بيعها بربع . سواء بيعت على حالتها الاصلية أو بعد تحويلها .
- ٢ - شراء أو استئجار هذه الاموال من أجل تأجيرها من الغير .
- ٣ - بيع أو استئجار أو اعادة تأجير الاموال المشتراء أو المستأجرة على الوجه المبين أعلاه .
- ٤ - الاعمال المصرفية أو الصيرافية .
- ٥ - أعمال التصنيع .
- ٦ - عمليات النقل البري والبحري وخدمات التخزين .
- ٧ - معاملات العمالة والسمسرة .
- ٨ - خدمات التأمين .
- ٩ - خدمات الفنادق والمطاعم والملاهي .
- ١٠ - أعمال النشر والطبع .
- ١١ - استثمار موارد البترول والغاز والمعادن .
- ١٢ - عمليات الانشاءات العقارية والانماء العقاري .
- ١٣ - أعمال الوكالة التجارية .

المادة ٦ : يعفى من التسجيل في السجل التجاري الافراد الذين يتعاطون الزراعة أو الصيد أو الذين يزاولون التجارات الصغيرة أو الحرف البسيطة أو الذين يقومون بنقليات صغيرة على البر أو سطح الماء ، وذلك بنفقات عامة زهيدة .
ويعود لوزارة التنمية حق اعفاء أي فئة من التجار أو الشركات التجارية من التسجيل في السجل التجاري .

الباب الثاني

في تسجيل التجار الذين يركز عملهم الرئيسي في عمان

المادة ٧ : على كل تاجر يكون مركز عمله الرئيسي في عمان أن يطلب من أمانة السجل التجاري التابع لها هذا المركز . وخلال شهر من تاريخ مباشرته العمل . تسجيل اسمه في السجل التجاري . يقدم التاجر الى أمانة السجل تصريحاً على نسختين موقعاً منه ومحظياً على مأيلٍ :

- ١ - اسمه وشهرته .
- ٢ - الاسم الذي يمارس به تجارتة ، ان وجد .
- ٣ - مكان وتاريخ ولادته .

- ٤ - تاريخ وطريقة اكتسابه الجنسية العمانية .
- ٥ - نوع تجارتة .
- ٦ - عنوان مركز عمله الرئيسي .
- ٧ - عناوين فروع أو وكالات تجارية سواء في عمان أو في الخارج .
- ٨ - شعار المحل .
- ٩ - اسم وشهرة كل شخص مفوض بالتوقيع ومدى الصلاحيات المعطاة له .
- ١٠- اسم ونوعية التجارة التي مارسها قبل صاحب التصريح أو الذي يمارسها حاليا في عمان .

يدون أمين السجل مضمون التصريح في السجل التجاري ويسلم التاجر احدى نسختيه بعد ان يصادق عليها بانها مطابقة للاصل وبعد ان يدون عليها رقم التسجيل.

المادة ٨ :

- يجب كذلك أن يسجل في السجل التجاري خلال شهر واحد من تاريخ حصوله :
- ١ - كل تعديل أو تبديل يتعلق بأي من الامور المسجلة أساسا .
 - ٢ - الأحكام والقرارات القاضية بالقاء الحجز على التاجر أو برفعه عنه .
 - ٣ - الأحكام والقرارات المتعلقة افلاس التاجر أو المتعلقة بالافلاس أو تلك القاضية بانها حالة الافلاس أو باعادة الاعتبار .
 - ٤ - بيع المحل التجاري أو التفرغ منه .

يجري التسجيل بناء على طلب التاجر في الاحوال المشار إليها في الفقرتين ١ و ٤ من هذه المادة ، ويجرى بناء على طلب كاتب المحكمة أو الهيئة التي أصدرت الحكم أو القرار الواجب تسجيله في الاحوال المشار إليها في الفقرتين ٢ و ٣ منها .

الباب الثالث

في تسجيل الشركات التجارية التي مركز عملها الرئيسي في عمان

المادة ٩ :

كل شركة تجارية يكون مركز عملها الرئيسي في عمان يجب أن يتم تسجيلها في السجل التجاري المختص بالمنطقة التابع لها هذا المركز . وعلى مدير الشركة أو أعضاء مجلس ادارتها أن يطلبوا التسجيل خلال شهر من تاريخ تأسيس الشركة . على طالبي التسجيل أن يقدموا الىأمانة السجل التجاري نسخة عن نظام الشركة أو عقد تأسيسها موقعة حسب الاصول من أعضاء مجلس الادارة أو الشركة مع تصريح . على نسختين موقعتين من طالبي التسجيل . يشتمل على ما يلي :

- ١ - اسم الشركة ونوعها .
- ٢ - موضوع الشركة .
- ٣ - مركز عمل الشركة الرئيسي وعنوان الفروع والوكالات التابعة لها سواء أكانت في عمان أو في الخارج .
- ٤ - اسم وشهرة وجنسيّة وتاريخ ولادة كل شريك في الشركة ، ويستثنى من ذلك الشركات المساهمة التي يكتفى بهذه المعلومات بالنسبة الى أعضاء مجلس ادارتها فقط .

- ٥ - اسم وشهرة كل مفوض بالتوقيع عن الشركة ومدى صلاحياته .
- ٦ - رأس المال الشركة والقيمة المقدرة لایة مساهمة في رأس المال سواء أكانت مقدمات عينية أم خدمات .
- ٧ - تاريخ تأسيس الشركة وتاريخ انتهائها ، ان وجد .
- ٨ - تاريخ ورقم ترخيص وزارة التنمية ، اذا تضمنت الشركة شريكاً أو أكثر من غير العمانيين عملاً بأحكام قانون استثمار الرأسمال الاجنبي . يدون أمين السجل ضمنون التصريح في السجل التجاري ويسلم صاحب التصريح احدى نسختيه بعد ان يصادق عليها بأنها مطابقة للاصل وبعد ان يدون عليها رقم التسجيل .

المادة ١٠ : يجب كذلك أن يسجل في السجل التجاري خلال شهر واحد من تاريخ حصوله :

- ١ - كل تعديل أو تبدل يتعلق بأي من الامور المسجلة أساساً .
- ٢ - الأحكام والقرارات القاضية بحل الشركة أو ابطالها .
- ٣ - الأحكام والقرارات المتعلقة افلاس الشركة أو المتعلقة بافالسها أو تلك القاضية بانهاء حالة الافلاس أو باعادة الاعتبار .
- ٤ - بيع الشركة أو التفرغ عنها أو اندماجها مع شركة أخرى . يجري التسجيل بناء على طلب الشركة في الاحوال المشار إليها في الفقرتين ١ و ٤ من هذه المادة ، ويجرى بناء على طلب كاتب المحكمة أو الهيئة التي أصدرت الحكم أو القرار الواجب تسجيله في الاحوال المشار إليها في الفقرتين ٢ و ٣ منها .

الباب الرابع

في تسجيل الفروع والوكالات

المادة ١١ : على كل تاجر أو شركة مركزها الرئيسي في الخارج ويكون لا ينتمي فرع أو وكالة في عمان أن يسجل فرعه أو وكالته في أمانة السجل التجاري للمنطقة التي يقع فيها الفرع أو الوكالة .

على كل تاجر أو شركة مركزهما الرئيسي في عمان ويكون لا ينتمي فرع أو وكالة في عمان في منطقة غير المنطقة التي يقع فيها المركز الرئيسي . ان يسجل فرعه أو وكالته في أمانة السجل التجاري للمنطقة الكائن فيها الفرع أو الوكالة .

ان التسجيل المنصوص عليه في هذه المادة يجب أن يتم بالنسبة الى التجار بالطريقة المنصوص عليها في المادتين ٧ و ٨ وبالنسبة الى الشركات بالطريقة المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١٠ من هذا القانون .

يقدم الشخص المسؤول عن الفرع أو الوكالة التصريح كما يقدم المعلومات المطلوبة بمحض هذه المواد بالإضافة الى اسم وشهرة كل شخص مفوض بالتوقيع عن الفرع أو الوكالة ومدى صلاحياته .

الباب الخامس

في تسجيل التجار والشركات والفروع والوكالات الذين يمارسون نشاطا تجاريا في عمان بتاريخ نشر هذا القانون

المادة ١٢ : تطبق أحكام هذا القانون على التجار والشركات التجارية والفروع والوكالات القائمين في عمان بصورة قانونية والذين يمارسون نشاطا تجاريا فيها بتاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . وعليهم أن يسجلوا في السجل التجاري خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

الباب السادس

أحكام مختلفة

المادة ١٣ : يترتب على كل طالب تسجيل أن يودع أمانة السجل التجاري نموذجا عن توقيع كل شخص مفوض بالتوقيع عنه . وإن يحدد ما إذا كان هذا الشخص مفوضا بالتوقيع بالانفراد أو فقط بالاتحاد مع آخرين . وعليه أن يحدد ما إذا كانت تلك الصلاحية مقتصرة على مبلغ أو صفة معينة أم لا .

يجب أن تقدم نماذج التوقيع مع الطلب الأساسي لتسجيلها ، كما يجب تسجيل كل تعديل لها في السجل التجاري .

المادة ١٤ : تشكل مندرجات السجل التجاري . التي تعين الأشخاص المفوضين بالتوقيع عن صاحب التسجيل وتحدد مدى صلاحياتهم ، دليلا قاطعا على وجود تلك الصلاحيات ومداها عندما يتذرع بها أشخاص ثالثون من ذوي النية الحسنة .

المادة ١٥ : إذا توفي تاجر أو انقطع عن تعاطي الاعمال التجارية أو إذا صفت شرکة أو أغلق فرع أو وكالة . وجب شطب التسجيل المختص بذلك التاجر أو الشرکة أو الفرع أو الوكالة من السجل التجاري .

على أي من التاجر أو ورثته أو المصفي أو الشرکة أن يتقدموا بطلب شطب التسجيل خلال شهر من تاريخ حصول الحدث الذي أوجب الشطب . ويحق كذلك لامين السجل التجاري أن يجرى الشطب من تلقاء نفسه .

المادة ١٦ : لا يجوز لامانة السجل التجاري أن ترفض التسجيل الا في حال عدم اشتعمال التصريح المقدم على جميع المعلومات والمستندات المطلوبة بموجب هذا القانون أو في حال عدم دفع الرسم المتوجب .

المادة ١٧ : يجب أن يذكر رقم ومكان التسجيل في السجل التجاري على المراسلات الرسمية والفاكس وسائر المستندات الصادرة عن الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين المسجلين .

المادة ١٨ : كل من أوجب عليه القانون أن يقدم بطلب أو بمستند ما إلى أمانة السجل التجاري ولا يقوم بهذا الموجب خلال الفترة المنصوص عليها قانونا . وكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري يخالف أحكام المادة السابقة . يعاقب بغرامة من خمسة وعشرين إلى مائتي ريال عماني وتضاعف الغرامة في حال التكرار . كل شخص

يقوم عن قصد وعمرفة بتقديم معلومات غير صحيحة للتسجيل أو القيد في السجل التجاري يعاقب بغرامة من مائة إلى خمسمائة ريال عماني أو بالسجن من شهر إلى ستة أشهر أو بكلتا العقوبتين . إن العقوبة التي تنص عليها هذه المادة لا تمتنع النتائج القانونية التي قد تترتب على العمل أو الامتناع عن العمل المعقاب عليهما .

المادة ١٩ : تعود سلطة فرض العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة وصلاحية فصل الخلافات المتعلقة بتفسير أو تطبيق أحكام هذا القانون إلى لجنة حسم المنازعات التجارية التي تطبق الأصول المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية .

المادة ٢٠ : لا يجوز للشخص الطبيعي أو المعنوي الملزم بالتسجيل في السجل التجاري أن يتذرع تجاه الأشخاص الثالثين بالواقع التي لم يعمد إلى تسجيلها أو قيدها والتي يفرض هذا القانون تسجيلها وقيدها .

المادة ٢١ : يصدر وزير التنمية قرارات لوضع هذا القانون موضع التنفيذ ويعود له تعين شكل طلبات التسجيل وكيفية الحصول على افادات كاملة أو جزئية وتحديد الرسوم الواجب استيفاؤها عن كل ذلك .

المادة ٢٢ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد انقضاء شهر كامل على نشره .

حرر في : ٢٢ ربيع الآخر ١٣٩٤
الموافق في : ١٤ مايو ١٩٧٤

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

نشر هذا القانون في ملحق الجريدة الرسمية رقم (٥٦) الصادرة في ٦/١/١٩٧٤